دور السياسات الزراعية في توجيه إنتاج أهم محاصيل الحبوب الرئيسية في مصر

أ.د/ عادل محمد مصطفى أ.د/ أحمد محمد عبد الله أ.د/ أسامة أحمد البهنساوى
أستاذ الاقتصاد الزراعي – كلية الزراعة – جامعة الأزهر
محيى زين العابدين محمد درويش
طالب دكتوراه– كلية الزراعة – جامعة الأزهر

مقدمة

تلعب الأسعار دوراً هاماً فى البنيان الاقتصادي القومي ، فهي تعبر عن الحالات الاقتصادية المتعلقة بالرواج والكساد ، كما تقوم بوظائف متعددة فى النشاط الاقتصادي من حيث توجيهها الإنتاج والاستهلاك وتوزيع الدخول واستخدام الموارد الإنتاجية . وللأسعار مكانة هامة فى القطاع الزراعي وذلك لتأثيرها على مستوى معيشة الزراع فهي تعتبر حصيلة للسياسات الاقتصادية الفردية والحكومية. ومن هنا تحتل السياسة السعرية الزراعية مكانة هامة بين السياسات الزراعية فى مصر بإعتبارها إحدى الركائز الأساسية لكل الأنشطة الاقتصادية .

ومن المعروف أن الإنتاج الزراعي يتأثر كغيره من الأنشطة الاقتصادية بمدى نجاح وسلامة السياسات الزراعية التي تنتهجها الدولة ، وفى نفس الوقت فإنه فى ظل تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي من ترك الحرية للمزارع فى زراعة أرضه بما يرغب من المحاصيل واتخاذ قراراته الإنتاجية والتسويقية فى ضوء آليات العرض والطلب وحركة الأسعار بالأسواق دون تدخل من جانب الدولة ، بالإضافة إلى خضوع المحاصيل الزراعية لظروف التجارة الحرة فى ظل التكتلات الاقتصادية الدولية التي تؤثر فى كل من إنتاج وتصدير واستيراد المحاصيل المختلفة ، وكذلك رغبة المزارعين فى زراعتهم لأي من المحاصيل تتأثر أيضا بتدخل الحكومة من خلال سياساتها الزراعية بفرض الضرائب أو دعم مستلزمات الإنتاج ، أو إعلان أسعار ضمان تقترب من الأسعار العالمية لتلك المحاصيل ، والتي قد تؤثر بالتالي على عوائد الحكومة ، وحصيلتها من النقد الأجنبي ، ومردود ذلك الاقتصادي على الدولة فى صورة تحقيق فائض أو عجز فى الميزان التجاري للدولة .

ويهتم هذا البحث بتحليل السياسات الإنتاجية لمحاصيل القمح والذرة الشامية والأرز فى ظل المتغيرات التي تؤثر على الأسعار المحلية والعالمية وتشمل تقدير معاملات الحماية الأسمية والفعالة ، ومعاملات تكلفة الموارد المحلية ، ومن ثم استخدام تلك المعاملات فى تقدير مصفوفة تحليل السياسيات الزراعية لكل محصول منها ، وبالتالي الوقوف على مؤشرات الحماية السعرية لكل من المنتج والمستهلك، وأيضا الميزة النسبية لإنتاج كل محصول.

مشكلة البحث وهدفه :

تعرض الإنتاج الزراعي من كافة المحاصيل الزراعية وبصفة خاصة أهم المحاصيل الإستراتيجية الرئيسية لجوانب عدة من التدخل الحكومي بصورة مباشرة أو غير مباشرة من السياسات الزراعية ، الأمر الذي ترتب عليه حدوث إختلالات سعرية بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية متمثلة فى أسعار الحدود لبنود التكاليف والعائد ، وانعكاس ذلك فى ضخامة العبء الضريبي الذي يتحمله المنتجون ، وبالتالي عزوف الكثير من المنتجين عن الاستمرار فى زراعة تلك المحاصيل الإستراتيجية . ويستهدف هذا البحث توضيح أثر السياسات الزراعية فى تذبذب نسبة مساهمة أهم المحاصيل الزراعية فى التركيب المحصولي من خلال دراسة مجموعة من الأهداف الفرعية تشمل: دراسة أثر السياسات الزراعية على بنود التكاليف الإنتاجية وإجمالي تلك التكاليف لأهم المحاصيل الرئيسية، ودراسة أثر السياسات الزراعية على العوائد المتحققة والقيمة المضافة لأهم المحاصيل الرئيسية، وكذلك دراسة الآثار المترتبة على السياسات الزراعية المتبعة على إنتاج أهم المحاصيل الرئيسية باستخدام مصفوفة تحليل السياسات .

الأسلوب البحثي ومصادر البيانات :

تعتبر مصفوفة تحليل السياسات Policy Analysis Matrix من أهم الأدوات والأساليب الحديثة المستخدمة فى تحليل السياسات الزراعية (خاصة السياسات السعرية)، واستنتاج مجموعة من المعايير التي تساعد فى التعرف على توجهات السياسة الزراعية فى القطاع الزراعي بصفة عامة. وهى تقيس التشوهات السعرية الحادثة فى اقتصاديات سلعة من السلع، وتبين الكفاءة الاقتصادية فى استخدام الموارد المتاحة فى ظل النشاط السلعي، كما تسمح بمقارنة الربحية المالية لمحصول معين بالربحية الاقتصادية لنفس المحصول فى ضوء أن المحصول يخضع لظروف التجارة الحرة. ويمكن تعريف مصفوفة السياسات الزراعية بأنها إطار متناسق لتحليل تشوهات الأسواق وسياسات التدخل بما يساعد على قياس كفاءة التأثيرات الناتجة عن سياسة تدخل الدولة على كل من المنتج والمستهلك والمجتمع ككل، كما تعتبر أداة فعالة عند قياس مدى التعارض والتوافق بين أهداف السياسة الزراعية ووسائل تنفيذها بالقدر الذي يعكس أرباح وخسائر المنتج ومنفعة المستهلك.

وتعتمد مصفوفة تحليل السياسات للمحاصيل الزراعية على بنود التكاليف الإنتاجية والعوائد الاقتصادية لهذه المحاصيل وتقييمها ماليا واقتصاديا من خلال متطابقة حسابية بسيطة هي :

الربح = العائد – التكاليف

ويمكن إعادة كتابة هذه المعادلة على النحو التالي :

$$NSP = e(P_q)\ Q - e(P_h)\ I_t - (P_n)\ I_n$$

حيث :

NSP : صافى الربح .

e : سعر صرف النقد الأجنبي .

(P_q) : سعر المنتج .

(P_h) : سعر المدخلات المتبادلة تجارياً .

(P_n) : سعر المدخلات غير المتبادلة تجارياً (الموارد المحلية) .

Q : الكمية المنتجة .

I_t : كمية المدخلات المتبادلة تجارياً .

I_n : كمية المدخلات غير المتبادلة تجارياً (الموارد المحلية) .

ثم يتم وضع ذلك فى جدول يسمى مصفوفة تحليل السياسات لقياس أثر السياسة الزراعية على المحصول ، ويحسب الربح والعائد ونوعى التكاليف باستعمال كل من أسعار السوق والأسعار الاقتصادية .

بناء مصفوفة تحليل السياسات :

تعتمد مصفوفة تحليل السياسات بشكل أساسي على الميزانيات المزرعية للسلعة المراد تكوين مصفوفة تحليل سياساتها. والتي تظهر فيها التكاليف بشقيها (قيمة تكاليف المدخلات المتبادلة تجاريا، وقيمة تكاليف الموارد المحلية الغير متبادلة تجاريا) والعوائد.حيث يجرى حساب التكاليف والعوائد بأسعار السوق وبالأسعار الاقتصادية (أسعار الظل)، ثم طرحهما للحصول على التحويلات التي تعكس أثر السياسة. ويحتاج بناء مصفوفة تحليل السياسات إلى اشتقاق معاملات الحماية والميزة النسبية ، وتشتمل تلك المعاملات على معامل الحماية الأسمى لمستلزمات الإنتاج ، ومعامل الحماية الأسمى للمنتجات (للمحصول)، ومعامل الحماية الفعال، ومعامل الميزة النسبية (معامل تكلفة الموارد المحلية) ويتم تقدير تلك المعاملات كالتالي :

١ – معامل الحماية الأسمى للمنتجات : Nominal Protection coefficient of Tradable Output

$$\text{معامل الحماية الأسمى للمنتجات (NPCO)} = \frac{\text{السعر المزرعى } P^b}{\text{سعر الحدود } P^d}$$

ويقيس هذا المعامل مدى انحراف الأسعار المحلية عن نظيرتها العالمية (أسعار الحدود ، التي تعبر عن التكلفة المباشرة الحقيقية لتكلفة الفرصة البديلة والتي قد تتحملها أو تستفيد منها الدولة) ، وذلك للتعرف

على أثر تدخل الحكومة فى السياسة السعرية لحماية الإنتاج المحلى سواء بدعم المنتج أو فرض ضرائب غير مباشرة عليه . فإذا زاد معامل الحماية الأسمى عن الواحد الصحيح فإن هذا يعنى أن المنتج يتلقى دعما، بينما فى حالة انخفاض المعامل عن الواحد الصحيح فإن هذا يعنى أن المنتج يتحمل ضرائب ضمنية ، فى حين إذا تساوى المعامل مع الواحد الصحيح فإن ذلك يدل على وجود سياسة حيادية وعادلة .

٢- معامل الحماية الأسمى لمستلزمات الإنتاج:Nominal Protection Coefficient of Tradable Input

$$\text{معامل الحماية الأسمى لمستلزمات الإنتاج (NPCI)} = \frac{\text{قيمة مستلزمات الإنتاج بسعر السوق (مالياً)}}{\text{قيمة مستلزمات الإنتاج بسعر السوق (اقتصادياً)}}$$

ويشير هذا المعامل إلى النسبة بين تكلفة المدخلات المتبادلة تجاريا بأسعار السوق وتلك المدخلات بالأسعار الاقتصادية . وفى حالة زيادة قيمة هذا المعامل عن الواحد الصحيح فإن ذلك يدل على أن الأسعار المحلية للمدخلات المتبادلة تجاريا أكبر من نظيرتها العالمية ، ويشير ذلك إلى فرض ضرائب ضمنية على تلك المدخلات ، بينما يدل انخفاض هذا المعامل عن الواحد الصحيح على أن الأسعار المحلية للمدخلات المتبادلة تجاريا أقل من نظيرتها العالمية ، بينما يدل تساوى هذا المعامل بالواحد الصحيح على تساوى الأسعار المحلية والعالمية لتلك المدخلات .

٣- معامل الحماية الفعال (EPC) :

$$\text{معامل الحماية الفعال (EPC)} = \frac{VA^b \text{ القيمة المضافة للمحصول بسعر السوق (مالياً)}}{VA^d \text{ القيمة المضافة للمحصول بسعر الظل (اقتصادياً)}}$$

ويبين هذا المعامل التشوهات السعرية فى كل من أسواق الإنتاج وأسواق مستلزمات الإنتاج على حد سواء. أي أنه يقيس صافى أثر السياسة الاقتصادية المحلية على كل من أسواق الإنتاج وأسواق مستلزمات الإنتاج. وفى حالة زيادة هذا المعامل عن الواحد الصحيح يدل ذلك على تمتع المنتج الزراعي بحماية موجبة وذلك بفرض ضرائب على المستهلك بما يؤدى إلى جذب الموارد الإنتاجية نحو إنتاج ذلك المنتج ، بينما فى حالة انخفاض هذا المعامل عن الواحد الصحيح دل ذلك على معاناة المنتج الزراعي من حماية سالبة وذلك بفرض ضريبة على المنتج ، فى حين إذا تساوى هذا المعامل بالواحد الصحيح فإن ذلك يدل على وجود سياسة حيادية ، بمعنى تساوى القيمة المضافة بالأسعار المحلية مع نظيرتها بسعر الحدود ، أي أن الدولة لا تفرض ضرائب على المنتج ولا تدعم المستهلك .

٤- معامل تكلفة الموارد المحلية (DRC) :

$$\text{معامل تكلفة الموارد المحلية (DRC)} = \frac{\text{قيمة الموارد المحلية بسعر الظل}}{\text{القيمة المضافة للمحصول بسعر الظل}}$$

ويقيس هذا المعامل الكفاءة الاقتصادية الكلية للنشاط الإنتاجي وذلك بمقارنة التكلفة الاقتصادية لاستخدام الموارد المحلية بصافي التدفق الأجنبي المتولد بهذا النشاط ، أي أنه يبين الميزة النسبية للسلعة على المستوى القومي من حيث إمكانية إنتاجها محليا أو الاعتماد على استيرادها من الخارج ، وبالتالي فهو يقارن بين تكلفة الفرصة البديلة للإنتاج المحلى والقيمة المضافة بسعر الحدود ، وفى حالة زيادة معامل تكلفة الموارد المحلية عن الواحد الصحيح فيدل ذلك على تحمل الدولة بعض من تكاليف إنتاج هذا المحصول ، حيث تتفوق تكاليف الإنتاج المحلية عن القيمة المضافة بسعر الحدود ، وفى هذه الحالة يكون من الأفضل الاعتماد على استيراد المحصول لعدم وجود ميزة نسبية فى إنتاجه ، بينما فى حالة انخفاض هذا المعامل عن الواحد الصحيح فإن ذلك يدل على توفير الدولة عملة أجنبية نتيجة إنتاج المحصول محليا وذلك لتمتعها بميزة نسبية فى إنتاجه ، ويكون من الأفضل زيادة الإنتاج المحلى من المحصول وخاصة إذا كان محصولا

تصديريا ، أما فى حالة تساوى هذا المعامل بالواحد الصحيح فإنه يشير إلى وضع التوازن ، أي أن الدولة لا تحقق أرباحا أو خسارة من إنتاج المحصول محليا .

ويتم بناء المصفوفة وتحليلها من خلال الخطوات التالية :

١- إعداد جدول تكاليف السلعة .

٢- تحديد أسعار السوق لبنود التكاليف والعائد .

٣- حساب تكاليف وعوائد السلعة بأسعار السوق .

٤- حساب الأسعار العالمية(الحدودية) لبنود التكاليف والعائد .

٥- حساب تكاليف وعوائد السلعة بالأسعار الاقتصادية .

٦- حساب التحويلات بطرح القيم بالأسعار الاقتصادية من القيم بأسعار السوق .

وبعد الانتهاء من الخطوات السابقة يتم إعداد المصفوفة بصورتها النهائية والتي تأخذ شكل الجدول التالي :

البيان	الإيرادات	تكاليف المدخلات		الأرباح
		المتبادلة تجاريا	**غير المتبادلة تجاريا**	
القيم الفعلية (أسعار السوق)	A	B	C	D
القيم الاقتصادية (أسعار الظل)	E	F	G	H
التحويلات (أثر السياسات)	I	J	K	L

وتشمل مؤشرات المصفوفة :

١- (التحويلات فى الإيرادات(I = A – E) : =الإيراد بأسعار السوق – الإيراد بأسعار الظل .

فإذا كانت قيمة التحويلات سالبة فهذا يشير إلى وجود ضريبة تفرضها الحكومة على منتجي المحصول ، بينما إذا كانت التحويلات موجبة فهذا يعنى أن منتجي المحصول يتلقون دعما .

٢- التحويلات فى مدخلات الإنتاج = تكاليف المدخلات بأسعار السوق – تكاليف الإنتاج بالأسعار الاقتصادية (أسعار الظل) .

(*) المتبادلة تجاريا (J = B – F) .

(**) غير المتبادلة تجاريا (K = C – G) .

فإذا كانت قيمة التحويلات سالبة فهذا يعنى أن المدخلات تتلقى دعما ، بينما إذا كانت قيمة التحويلات موجبة فهذا يشير إلى وجود ضرائب مفروضة على المدخلات .

٣- التحويلات فى الأرباح =(L = D – H)الأرباح بأسعار السوق – الأرباح بالأسعار الاقتصادية .

وتمثل التحويلات فى الأرباح القيمة النهائية لأثر السياسات الزراعية على المحصول. فإذا كانت سالبة فإنها

تعكس الأثر السلبي للسياسة الزراعية على إنتاج المحصول ، وإذا كانت موجبة فإنها تعكس الأثر الإيجابي للسياسة الزراعية على إنتاج المحصول، حيث تقوم الحكومة بدعم منتجي المحصول .

وقد استخدمت تحليل النتائج ومناقشتها :

أولاً– التحليل المالي والاقتصادي لبنود تكاليف إنتاج وعوائد إنتاج أهم المحاصيل الرئيسية :

تتضمن مصفوفة تحليل السياسات بندين هامين هما تكاليف إنتاج الفدان وعوائد الإنتاج مقومان بالقيمة المالية والقيمة الاقتصادية بالسعر المحلى (سعر السوق) ، والسعر العالمي (سعر الحدود) لنفس المحصول . ويلاحظ أن عوائد الإنتاج تمثل النواتج أو المخرجات من المحاصيل وهى عبارة عن حاصل ضرب الكمية المنتجة من المحصول السعر المزرعى للوحدة . أما إذا تم استخدام أسعار الحدود بدلا من السعر المزرعى ففي هذه الحالة يطلق عليه العائد الفدانى الاقتصادي . ويمثل سعر الحدود ذلك السعر الذي يتسلمه العارضون

الأجانب بالسوق المحلى لتوصيل السلعة إلى أسواقهم ، وعموما فإن سعر الحدود هو تعديل للسعر العالمي باستخدام سعر الصرف كما يلي :

سعر الحدود = (السعر العالمي بالعملة الأجنبية * سعر صرف العملة الوطنية)- الضرائب بالأسعار المحلية + الدعم بالأسعار المحلية – تكلفة التداول من الميناء للسوق المحلى – تكاليف التخزين والنقل والتسويق .

ونظرا لأنه قد تم إتباع سياسة اقتصادية جديدة تعتمد على تطبيق أسس الرأسمالية فى جمهورية مصر العربية من خلال تشكيل حكومة جديدة عام ٢٠٠٤ لتنفيذ تلك السياسة ، فقد تم حساب التحليل المالي والاقتصادي لتكاليف وعوائد إنتاج أهم المحاصيل الرئيسية من الحبوب محل الدراسة (القمح والذرة الشامية والأرز) منذ بداية تلك السياسة وخلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٣) . وتوضح بيانات الجدول رقم (١) التقييم المالي والاقتصادي لبنود تكاليف إنتاج تلك المحاصيل والتي تشمل أجور العمال وإيجار الأرض وأجور حيوانات عمل وأجور الآلات وثمن الأسمدة البلدية وثمن الأسمدة الكيماوية وثمن المبيدات والمصاريف العمومية ومنها يتضح أن :

١- **بالنسبة لأجور العمال :** توضح بيانات الجدول رقم (١) أن التقييم المالي لبند أجور العمال المستخدمة فى إنتاج محاصيل القمح والذرة الشامية والأرز يفوق التقييم الاقتصادي لأجور العمال المستخدمة لإنتاج تلك المحاصيل حيث بلغت متوسط القيمة المالية لأجور العمال خلال الفترة (٢٠٠٤ -٢٠١٣) حوالي ٦٥٦,٨، ٨٦٧,٥ ،٧٥٥ جنيه لمحاصيل القمح والذرة الشامية والأرز على الترتيب ، بينما بلغت متوسط القيمة الاقتصادية حوالي ٤٤٠ ،٥٨١ ،٥٠٦ جنيه لأجور عمال نفس المحاصيل خلال نفس الفترة على الترتيب ، أي أن قيمة أجور العمال الزراعيين قيمة لجميع المحاصيل محل الدراسة بالأسعار المحلية كانت أعلى من قيمة تلك الأجور المحسوبة بالأسعار العالمية .

٢- **بالنسبة لأجور الآلات :** توضح بيانات الجدول رقم (١) أن التقييم المالي لبند أجور الآلات المستخدمة فى إنتاج محاصيل القمح والذرة الشامية والأرز كانت أقل من التقييم الاقتصادي لأجور الآلات المستخدمة لإنتاج تلك المحاصيل حيث بلغت متوسط القيمة المالية لأجور الآلات خلال الفترة (٢٠٠٤ – ٢٠١٣) حوالي ٤٢٤,٢ ، ٣٣٦,٧ ، ٥٧٩,٢ جنيه لمحاصيل القمح والذرة الشامية والأرز على الترتيب ، بينما بلغت متوسط القيمة الاقتصادية حوالي ٤٧٦ ، ٣٧٠ ، ٦٣٧ جنيه لأجور الآلات المستخدمة فى إنتاج نفس المحاصيل خلال نفس الفترة على الترتيب ، الأمر الذي يوضح انخفاض الأسعار المحلية لأجور الآلات الزراعية عنها بالنسبة للأسعار العالمية .

بالنسبة لتكاليف مستلزمات الإنتاج : توضح بيانات الجدول رقم (١) أن التقييم المالي لمتوسط تكاليف مستلزمات إنتاج محاصيل القمح والذرة الشامية والأرز من أسمدة كيماوية ومبيدات وتقاوي خلال الفترة (٢٠٠٤ – ٢٠١٣) كانت أقل من نظيرتها المحسوبة بالتقييم الاقتصادي لنفس المحاصيل خلال نفس الفترة ، حيث بلغت القيمة المالية لمستلزمات إنتاج محاصيل القمح والذرة الشامية والأرز بالأسعار المحلية حوالي ٥٧٩ ،٦٣٣,١ ، ٥٨٤,٥ جنيه على الترتيب بينما بلغت القيمة الاقتصادية لها حوالى٦٤٦,٤،٦٩٢,٤،٦٣٥,٦جنيه على الترتيب ، الأمر الذي يوضح استمرار تحمل الدولة لعبء ضئيل من دعم مستلزمات إنتاج تلك المحاصيل فى بعض سنوات تلك الفترة تشجيعا لاستمرار زراعتها والتوسع فى إنتاجها حيث كانت الأسعار المحلية لتلك المستلزمات أقل من الأسعار العالمية لها فى بعض سنوات فترة الدراسة . ولما كانت الأسمدة من مستلزمات الإنتاج الهامة جدا والضرورية للإنتاج الزراعى والتى يحتاجها النبات فى مواعيد محددة وعدم توفرها يكون له تأثير مباشر وكبير على الإنتاج ، فبالرغم من ذلك فهناك مشاكل عديدة تشترك فيها أطراف كثيرة ، من أهمها وقوع تجارة الأسمدة تحت سيطرة تجار القطاع الخاص مما يؤدى إلى تأرجح الكميات المعروضة تحت تأثير الأسعار العالمية التي تحفز الشركات

على تفضيل السوق الخارجي عن احتياجات السوق المحلية.الأمر الذي يتطلب توفير الأسمدة بأنواعها المختلفة للمزارعين بالمعدلات التى تتناسب مع الإحتياجات الفعلية للمحاصيل المختلفة ، وفى التوقيت المناسب ، وبأسعار تقترب من تكلفتها الحقيقية دون الأخذ فى الإعتبار التغيرات التي تطرأ على الأسعار العالمية ، حيث أن ذلك سوف يعمل على زيادة الإنتاجية الفدانية من المحاصيل الرئيسية .

جدول رقم (١) : التقييم المالي والاقتصادي لبنود تكاليف إنتاج الفدان من محاصيل الحبوب الرئيسية فى جمهورية مصر العربية لمتوسط الفترة (٢٠٠٤ – ٢٠١٣)

المحصول / بنود التكاليف	القمح		الذرة الشامية		الأرز	
	التقييم المالي	التقييم الاقتصادي *	التقييم المالي	التقييم الاقتصادي *	التقييم المالي	التقييم الاقتصادي *
أجور العمال	٦٥٦,٨	٤٤٠	٨٦٧,٥	٥٨١	٧٥٥	٥٠٦
أجور حيوانات عمل	٦,٥	٦,٥	٦,٣	٦,٣	٣٦,٢	٣٦,٢
أجور الات	٤٢٤,٢	٤٦٦	٣٣٦,٧	٣٧٠	٥٧٩,٢	٦٣٧
أسمدة بلدية	٦٤,٦	٦٤,٦	١٥٥,٣	١٥٥,٣	١٦,٣	١٦,٣
أسمدة كيماوية	٣٣٣,٩	٣٦٧	٤٠٨,٩	٤٥٠	٣٠٧,١	٣٣٨
مبيدات	٧٣,٤	٨٨	٤٤,٥	٥٣,٤	١١١	١٣٣
ثمن التقاوي	١٧١,٧	١٨٠,٣	١٧٩,٧	١٨٩	١٦٦,٤	١٧٥,٤
مصاريف عمومية	١٧٤,٢	١٧٤,٢	١٨١,١	١٨١,١	١٨٨,٣	١٨٨,٣
جملة التكاليف بدون إيجار	١٩٢٢,٦	١٧٤٦	٢١٨٥,٢	١٩٨٦	٢١٥٩,٥	١٩٨٨
إيجار الأرض	١٢٨٣,٢	١٢٨٣,٢	١٠٣٢,٧	١٠٣٢,٧	١٥٣٠,٧	١٥٣٠,٧
إجمالي التكاليف	٣٢٠٥,٧	٣٠٢٩,٢	٣٢١٧,٩	٣٠١٨,٧	٣٦٩٠,٢	٣٥١٨,٧

***– تم حساب القيمة الاقتصادية باستخدام المعاملات : ١,٠٥ للتقاوي ، ١,١ للسماد الكيماوي ، ١,٢ للمبيدات ، ٠,٦٧ لعنصر العمل البشرى ، ١,١ للآلات .**

المصدر : حسبت من : وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ، قطاع الشئون الاقتصادية ، نشرة الإحصاءات الزراعية ، أعداد مختلفة .

ثانياً– التحليل المالي والاقتصادي لعوائد إنتاج الفدان من أهم المحاصيل الرئيسية :

توضح بيانات الجدول رقم (٢) التقييم المالي لمتوسط العوائد الكلية لإنتاج محاصيل القمح والذرة الشامية والأرز خلال الفترة (٢٠٠٤–٢٠١٣) والمحسوبة بالأسعار المزرعية المحلية لتلك المحاصيل، مقارنة بالتقييم الاقتصادي للعوائد الكلية المحسوبة بأسعار الحدود لنفس المجموعة من المحاصيل خلال نفس الفترة . وقد بينت نتائج التقييم أن العوائد المالية كانت أقل من العوائد الاقتصادية لجميع المحاصيل محل الدراسة ، حيث بلغت العوائد المالية حوالي ٦١١٥,٤ ، ٥٥٦٢,٥ ، ٦٤٦٤,٧ جنيه للفدان لمحاصيل القمح والذرة

جدول رقم (٢) التقييم المالي والاقتصادي لعوائد إنتاج الفدان من محاصيل الحبوب الرئيسية فى جمهورية مصر العربية لمتوسط الفترة (٢٠٠٤ – ٢٠١٣)

البيان / المحصول	القمح		الذرة الشامية		الأرز	
	التقييم المالي	التقييم الاقتصادي	التقييم المالي	التقييم الاقتصادي	التقييم المالي	التقييم الاقتصادي
السعر المزرعى للوحدة من المحصول الرئيسي (بالجنيه) للطن	١٦٧٠,٧	٢٢٥٦	١٤٦٦,٩	١٩٨٠,٣	١٥٤١,٦	٢٠٨١,٢
متوسط إنتاجية الفدان من المحصول الرئيسي (طن)	٢,٩٤	–	٣,٦٢	–	٤,٠٦	–
قيمة إنتاج الفدان من المحصول الرئيسي (بالجنيه)	٤٩١٦,١	٦٦٣٢,٨	٥٣١٠,٢	٧١٨٦,٧	٦٢٥٨,٦	٨٤٥٠
قيمة إنتاج الفدان من الناتج الثانوي (بالجنيه)	١١٩٩,٣	١١٩٩,٣	٢٥٢,٣	٢٥٢,٣	٢٠٥,٨	٢٠٥,٨
إجمالي إيرادات الفدان (بالجنيه)	٦١١٥,٤	٧٨٣٢,١	٥٥٦٢,٥	٧٤٣٩	٦٤٦٤,٧	٨٦٥٥,٨

المصدر : حسبت من :

١– وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ، قطاع الشئون الاقتصادية ، نشرة الإحصاءات الزراعية، أعداد مختلفة .

٢– وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ، قطاع الشئون الاقتصادية ، نشرة الأسعار الزراعية، أعداد مختلفة .

٣– الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، النشرة السنوية للتجارة الخارجية ،أعداد مختلفة .

الشامية والأرز كمتوسط للفترة (٢٠٠٤ – ٢٠١٣) على الترتيب ، بينما بلغت متوسط العوائد الاقتصادية حوالي ٧٨٣٢,١ ، ٧٤٣٩ ، ٨٦٥٥,٨ جنيه لنفس المجموعة من المحاصيل على الترتيب .

ويبين ذلك أن منتجي تلك المجموعة من المحاصيل الإستراتيجية قد تحملوا ضريبة ضمنية تتمثل فى الفرق بين القيمة الاقتصادية والقيمة المالية لإنتاجهم من المحاصيل وذلك على الرغم من تطبيق سياسة التحرر الاقتصادي بصورة كاملة بالنسبة لإنتاج وتجارة تلك المحاصيل خلال فترة الدراسة. ويؤكد ذلك أن السياسة الزراعية لم تكن فى صالح تحفيز المنتجين الزراعيين على زيادة إنتاجهم من أهم المحاصيل الرئيسية، وبالتالي فقد تغيرت شروط التجارة نحو التوسع فى زراعة المحاصيل التي تحقق عوائد أكبر على حساب المساحات المخصصة لزراعة أهم المحاصيل الرئيسية خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٣) .

ثالثاً- معاملات الحماية والميزة النسبية لأهم المحاصيل الرئيسية :

توضح بيانات الجدول رقم (٣) نتائج قياس كل من معامل الحماية الأسمى للمنتج ، ومعامل الحماية الأسمى للمدخلات المتبادلة تجاريا ، ومعامل الحماية الفعال ، ومعامل تكلفة الموارد المحلية بالنسبة لمحاصيل القمح والذرة الشامية والأرز كمتوسط للفترة (٢٠٠٤- ٢٠١٣) ومنها يتضح أن :

١- بالنسبة لمعامل الحماية الأسمى للمنتجات (NBCO) :

لتقدير مدى انحراف الأسعار المحلية عن الأسعار العالمية ، ومن ثم قياس أثر تدخل الحكومة فى السياسة السعرية لحماية الإنتاج المحلى سواء بدعم المنتج أو بفرض ضرائب غير مباشرة عليه تم حساب معاملات الحماية الأسمية لمحاصيل القمح والذرة الشامية والأرز خلال الفترة (٢٠٠٤ – ٢٠١٣) ، والموضحة بالجدول رقم (٣) حيث تبين أن جميع المحاصيل الثلاث يتحمل منتجيها ضرائب ضمنية تتمثل فى الفرق بين الأسعار المزرعية المحلية وأسعار الحدود لتلك المحاصيل ، حيث بلغت قيمة هذا المعامل حوالي ٠,٩٨، ٠,٩٦ ، ٠,٨٨ بالنسبة للمحاصيل الثلاث على الترتيب كمتوسط للفترة (٢٠٠٤-٢٠١٣) ، وقد بلغت قيمة الضرائب الضمنية المفروضة على إنتاج الفدان من تلك المحاصيل حوالي ١٥٧، ٢٩٧ ،١٨٠٦ جنيه للفدان من محاصيل القمح والذرة الشامية والأرز على الترتيب كمتوسط لنفس الفترة ، كما بلغت نسبة تلك الضريبة الضمنية حوالي ٢ % ، ٤ % ، ١٢ % من السعر العالمي لكل محصول منها على نفس الترتيب كمتوسط لنفس الفترة . ويبين ذلك محاولة الدولة التدخل بسياسات سعرية لحماية الإنتاج المحلى من القمح حيث بلغت قيمة المعامل الأسمى للحماية ٠,٩٨، وتخليها نسبيا عن التدخل بالنسبة لمحصولي الذرة الشامية والأرز بعد التطبيق الكامل لبرنامج الإصلاح الاقتصادي وذلك على الرغم من الأهمية الإستراتيجية لمحاصيل القمح والذرة الشامية والأرز بالنسبة لتحقيق الأمن الغذائي خاصة فى ظل الزيادة السكانية المضطردة .

٢- معامل الحماية الأسمى للمدخلات المتبادلة تجاريا(NBCD) :

تم قياس معاملات الحماية الأسمية للمدخلات المتبادلة تجاريا(الأسمدة والمبيدات والتقاوي) والمستخدمة فى إنتاج محاصيل القمح والذرة الشامية والأرز والقطن وذلك لقياس النسبة بين تكلفة المدخلات المتبادلة تجاريا بأسعار السوق وتلك المدخلات بالأسعار الاقتصادية خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٣) . وتوضح بيانات الجدول رقم (٣) أن قيمة هذا المعامل كانت أقل من الواحد الصحيح بالنسبة لجميع المحاصيل محل الدراسة حيث بلغت حوالي ٠,٩١ ، ٠,٩١ ، ٠,٩٠ بالنسب لمحاصيل القمح والذرة الشامية والأرز على الترتيب كمتوسط للفترة (١٩٩٨-٢٠١٣) . ويبين ذلك أن الأسعار المحلية لمستلزمات إنتاج تلك المحاصيل كانت أقل من مثيلتها بالأسعار العالمية لها أن الدولة كانت تتحمل بعضا من قيمة تكاليف تلك المستلزمات فى صورة دعم بهدف تشجيع زيادة إنتاج تلك المحاصيل الإستراتيجية الثلاث ، وقد بلغت قيمة دعم مستلزمات إنتاج الفدان لتلك المحاصيل الثلاث من أسمدة كيماوية وتقاوي ومبيدات حوالي ٦٤,٤ ، ٥٨,٩، ٤٧ جنيه/ فدان تمثل حوالى٩% ، ٩% ، ١٠% من متوسط الأسعار العالمية لتلك المستلزمات كمتوسط للفترة (٢٠٠٤ – ٢٠١٣) لمحاصيل القمح والذرة الشامية والأرز على الترتيب .

٣ – معامل الحماية الفعال (EPC) :

للتعرف على مدى وجود تشوهات السعرية فى أي من أسواق الإنتاج وأسواق مستلزمات الإنتاج على حد سواء، وبالتالي قياس صافى أثر السياسة الاقتصادية المحلية على كل من أسواق الإنتاج وأسواق مستلزمات الإنتاج ، فقد تم حساب معامل الحماية الفعال لمحاصيل القمح والذرة الشامية والأرز خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٣) ، حيث أوضحت نتائج القياس أن قيمة هذا المعامل كانت أقل من الواحد الصحيح بالنسبة لجميع المحاصيل محل الدراسة حيث بلغت حوالي ٠,٧٤،٠,٧١،٠,٧٠ بالنسبة لنفس المجموعة من المحاصيل على الترتيب كمتوسط للفترة (٢٠٠٤-٢٠١٣). ويبين ذلك عدم وجود توازن بين قيمة الضرائب الضمنية التي يتحملها مزارعو تلك المجموعة من المحاصيل وقيمة الدعم الذي تقدمه الدولة لتوفير مستلزمات إنتاجها،حيث فاقت نسب الضرائب الضمنية نسب دعم مستلزمات الإنتاج مما يدل على معاناة منتجي تلك المحاصيل من حماية سالبة من الدولة لإنتاجها، وهو الأمر الذي يفسر أسباب الثبات النسبي للمساحات المخصصة لإنتاج تلك المحاصيل.

جدول رقم (٣) : معاملات الحماية والميزة النسبية لأهم المحاصيل الرئيسية فى مصر لمتوسط الفترة (٢٠٠٤ – ٢٠١٣)

البيان / المحصول	معامل الحماية الأسمى للمنتج (NPCO)			معامل الحماية الأسمى للمدخلات المتبادلة تجارياً (NPCI)			معامل الحماية الفعال (EPC)			تكلفة الموارد المحلية (DRC)
	القيمة	الدعم أو الضرائب		القيمة	الدعم أو الضرائب		القيمة	الدعم أو الضرائب		
		%	(جنيه/فدان)		%	(جنيه/فدان)		%	(جنيه/فدان)	
القمح	٠,٩٨	٢	١٥٧	٠,٩١	٩	٦٤,٤	٠,٧٤	٢٦	١٧١٦,٧	٠٦٥
الذرة الشامية	٠,٩٦	٤	٢٩٧	٠,٩١	٩	٥٨,٩	٠,٧١	٢٩	١٨٧٦	٠,٧٤
الأرز	٠,٨٨	١٢	١٨٠٦	٠,٩٠	١٠	٤٧	٠,٧٠	٣٠	٢١٣٨	٠,٧٢

المصدر : حسبت من :

١- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ، قطاع الشئون الاقتصادية ، نشرة الإحصاءات الزراعية ، أعداد مختلفة .

٢ – الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية للتجارة الخارجية ، أعداد مختلفة .

٤- معامل تكلفة الموارد المحلية (DRC) :

لقياس الكفاءة الاقتصادية الكلية لأنشطة إنتاج المحاصيل محل الدراسة ، وذلك بمقارنة التكلفة الاقتصادية لاستخدام الموارد المحلية المستخدمة فى إنتاج تلك المحاصيل بصافي التدفق الأجنبي المتولد عن إنتاجها ، أو بصورة أخرى توضيح الميزة النسبية لكل محصول منها على المستوى القومي من حيث إمكانية إنتاجه محليا أو الاعتماد على استيراده من الخارج ، فقد تم حساب معاملات تكلفة الموارد المحلية لمحاصيل القمح والذرة الشامية والأرز خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٣) ، حيث توضح نتائج القياس المبينة بالجدول رقم (٣) أن قيمة هذا المعامل قد بلغت حوالي ٠,٦٥ ، ٠,٧٤ ، ٠,٧٢ بالنسبة لنفس المحاصيل الثلاث على الترتيب كمتوسط للفترة (٢٠٠٤-٢٠١٣) ، ويبن ذلك أن إنتاج المحاصيل الثلاث محليا يعد أفضل من الاعتماد على استيرادها من الخارج ، كما يتضح من ذلك أنه وفقا لهذا المعاملات كان يعد القمح أفضلها يليه الأرز، وتأتى الذرة الشامية فى المرتبة الأخيرة ، مما يعتبر مؤشر لتوجيه أولويات السياسة الزراعية نحو التوسع فى إنتاج تلك المحاصيل سواء على حساب بعضها– وفقا لأفضلية كل منها– أو على حساب المحاصيل الأخرى .

رابعاً – نتائج مصفوفات تحليل السياسات الزراعية لمحاصيل الدراسة :

بإستخدام المؤشرات السابقة تم تكوين مصفوفات تحليل السياسات الزراعية لمحاصيل الدراسة (القمح والذرة الشامية والأرز) خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٣) للوقوف على توجهات السياسة الزراعية التي انتهجتها الدولة بعد التحرير الكامل لإنتاج وتجارة السلع الزراعية والتي تتضمن مدى انحراف الأسعار المحلية لتلك المحاصيل عن الأسعار العالمية ، وكذلك الوقوف على مدى وجود تشوهات سعرية فى أسواق مستلزمات إنتاج تلك المحاصيل أو الميزة النسبية لتلك المحاصيل متمثلة فى الإيرادات المحققة من كل منها .

ويوضح البحث فيما يلي مصفوفات تحليل السياسات الزراعية لمحاصيل القمح والذرة الشامية والأرز على الترتيب خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٣) ومنها يتضح أن :

١ – مصفوفة تحليل السياسات الزراعية لمحصول القمح خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٣) :

يعتبر القمح من أهم المحاصيل الغذائية فى العالم بوجه عام وفى مصر على وجه الخصوص حيث يصنع منه الخبز الذي يعتبر الغذاء الرئيسي للفرد المصري ، حيث يحصل منه على حوالي ٤٣ % من جملة ما يحصل عليه فى غذائه اليومي من السعرات الحرارية ، وحوالى٤٤ % من البروتين ، وحوالى٩ % من الدهن ، وذلك بالإضافة إلى استخدام تبن القمح كعلف للحيوان لتنمية الثروة الحيوانية اللازمة لتنمية الاحتياجات الاستهلاكية من اللحوم. وقد أدى الحظر الذي أعلنته روسيا فى شهر أغسطس٢٠١٠على صادراتها من القمح إلى تنامي المخاطر المحتملة من نتائج تلك الخطوة الأحادية الجانب ، خاصة وأنها أعادت –عن قصد أو بغير قصد– فتح ملف الاستخدام السياسي للحبوب بصفة عامة وللقمح بصفة خاصة كسلاح ضغط لتحقيق أهداف السياسات الخارجية للدول. فعلى الرغم من تأكيد روسيا على أن قرار حظر صادراتها من القمح قد جاء نتيجة ظروف موجة الجفاف الشديد إلى جانب الآثار السلبية للحرائق الضخمة التي اجتاحت مناطق زراعة القمح فيها، إلا أن ذلك لا يجب أن ينفى أن إحجام ثالث أكبر دولة مصدرة للقمح فى العالم عن تصديره لعدة شهور يفتح باب التساؤل عن صحة إعادة ملف الاستخدام السياسي للقمح خاصة وأنه قبل شهور من إعلان هذا القرار الروسي كانت قد ظهرت فى وسائل الإعلام الأمريكية بوادر القلق من السيطرة الروسية على أسواق القمح العالمية ، وكأنها تشير إلى بوادر منافسة جديدة بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا فى مجال الاستخدام السياسي للقمح قبل الاقتصادي .

وتوضح بيانات الجدول رقم (٤) نتائج مصفوفة تحليل السياسة الزراعية لمحصول القمح فى مصر خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٣) ومنها يتضح أن :

أ- إجمالي الإيرادات المالية المحققة لمحصول القمح تقدر بحوالي ٦١١٥,٤جنيه للفدان كمتوسط للفترة (٢٠٠٤-٢٠١٣) ، وهى تقل عن القيمة الاقتصادية المقومة لتلك الإيرادات بأسعار الحدود بحوالي ٢١ % حيث بلغت القيمة الاقتصادية لتلك الإيرادات حوالي ٧٨٣٢,١ جنيه للفدان . كما يتضح أن تحويلات العائد لمحصول القمح كانت سالبة وتقدر بحوالي ١٧١٦,٧ جنيه للفدان . وهو ما يشير إلى أن منتجي القمح فى مصر كانوا يتقاضون سعرا محليا لمحصول القمح أقل من نظيره بالأسعار العالمية .

ب- قيمة تكلفة مستلزمات إنتاج محصول القمح المتبادلة تجاريا (الأسمدة الكيماوية والمبيدات والتقاوي) تقدر بحوالي ٦٤٣,٦ جنيه للفدان كمتوسط للفترة (٢٠٠٤-٢٠١٣) ، وهى تقل عن التكلفة الاقتصادية لتلك المستلزمات بحوالى٩,١% حيث بلغت التكلفة الاقتصادية حوالي ٧٠٨ جنيه للفدان . كما يتبين أن تحويلات تلك التكلفة كانت موجبة لصالح المنتج الزراعي لمحصول القمح حيث تحملت الدولة دعما لتلك المستلزمات يقدر بحوالى٦٤,٤ جنيه للفدان كمحاولة لتشجيع منتجي القمح على زيادة المساحات الموجهة لإنتاجه .

ج – تكلفة الموارد المحلية غير المتبادلة تجاريا تقدر بحوالي ٢٥٦١,٤ جنيه للفدان كمتوسط للفترة (٢٠٠٤ – ٢٠١٣) ، وهى تزيد عن التكلفة الاقتصادية بحوالي ٤,٩ % والتي بلغت حوالي ٢٣٢١,٢ جنيه للفدان . وبالتالي فقد كانت تحويلات الموارد المحلية سالبة بحوالي ١١٤,٢ جنيهات فقط للفدان ويمكن إرجاع اقتراب قيمة تكلفة الموارد المحلية الغير متبادلة تجاريا من القيمة الاقتصادية لها إلى أهمية محصول القمح كمحصول استراتيجي لتحقيق الأمن الغذائي .

د- صافى العائد الفدانى لمحصول القمح يقدر بحوالى٢٩١٠ جنيه للفدان كمتوسط للفترة (٢٠٠٤-٢٠١٣)، وهو يقل بحوالى٢٤,٧%عن نظيره المحسوب بالقيمة الاقتصادية،حيث بلغت القيمة الاقتصادية لصافى العائد الفدانى حوالي ٤٣٦٧جنيه ، وبالتالي فقد كانت تحويلات صافى العائد الفدانى لمحصول القمح سالبة بحوالي ١٠٧٩ جنيه للفدان ، وهو ما يؤكد أن منتجي القمح فى مصر كانوا يتقاضون سعرا محليا لمحصول القمح أقل من نظيره بالأسعار العالمية ، وبالتالي تحملهم لضريبة ضمنية تتمثل فى الفرق بين صافى العائد مقوما بالأسعار المحلية ونظيره مقوما بالأسعار العالمية .

هـ- القيمة المضافة لمحصول القمح بلغت حوالي ٤٨٣٢,٢ جنيه للفدان كمتوسط للفترة (٢٠٠٤-٢٠١٣)، وهى تقل بحوالي ٢٦,٢ % عن نظيرتها المحسوبة بالقيمة الاقتصادية، حيث بلغت القيمة الاقتصادية للقيمة المضافة حوالي ٦٥٤٨,٩ جنيه . وبالتالي فقد كانت تحويلات القيمة المضافة لمحصول القمح سالبة بحوالي ١٧١٦,٧ جنيه للفدان، وهو ما يشير إلى انخفاض كفاءة أداء النشاط الإنتاجي لمحصول القمح .

٢ - مصفوفة تحليل السياسات الزراعية لمحصول الذرة الشامية خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٣) :

يأتي محصول الذرة الشامية بعد القمح فى الأهمية من حيث تحقيق الأمن الغذائي ، حيث يستخدم دقيق الذرة الشامية فى صناعة الخبز سواء كان بمفرده أو بخلطه بدقيق القمح بنسب تصل إلى حوالي ٢٠ % لإنتاج رغيف الخبز البلدي المدعوم ، كما تستعمل الذرة الشامية كعلف حيواني لتغذية الماشية والدواجن، بالإضافة إلى أنها تدخل فى العديد من الصناعات الغذائية مثل صناعة زيت الذرة والنشا، وكذلك صناعة الورق وغيرها. لذلك اتجهت الدولة إلى تحرير إنتاج وتجارة الذرة الشامية لتشجيع الزراع على زيادة إنتاجه والحد من الفجوة الغذائية منها .

جدول رقم (٤) : مصفوفة تحليل السياسات الزراعية لمحصول القمح فى جمهورية مصر العربية مصر خلال الفترة (٢٠٠٤- ٢٠١٣)

نوع التقييم	إجمالي العائد (جنيه / فدان)	تكلفة مستلزمات الإنتاج (جنيه / فدان)	تكلفة الموارد المحلية (جنيه / فدان)	صافى العائد (جنيه / فدان)	القيمة المضافة (جنيه / فدان)
المالي	٦١١٥,٤	٦٤٣,٦	٢٥٦١,٤	٢٩١٠	٤٨٣٢,٢
الاقتصادي	٧٨٣٢,١	٧٠٨	٢٣٢١,٢	٤٣٦٧	٦٥٤٨,٩
التحويلات	-١٧١٦,٧	٦٤,٤	-١١٤,٢	-١٠٧٩	-١٧١٦,٧

المصدر : حسبت من بيانات الجداول أرقام (١) ، (٢) ، (٣) .

وتشير نتائج مصفوفة تحليل السياسة الزراعية لمحصول الذرة الشامية فى مصر خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٣) والموضحة بالجدول رقم (٥) إلى أن :

أ- إجمالي الإيرادات المالية المحققة لمحصول الذرة الشامية تقدر بحوالي ٥٥٦٢,٥جنيه للفدان كمتوسط للفترة (٢٠٠٤-٢٠١٣) ، وهى تقل عن القيمة الاقتصادية المقومة لتلك الإيرادات بأسعار الحدود بحوالي ٢٦% حيث بلغت القيمة الاقتصادية لتلك الإيرادات حوالي ٧٤٣٩ جنيه للفدان . كما يتضح أن تحويلات العائد لمحصول الذرة الشامية كانت سالبة وتقدر بحوالي ١٨٧٦,٥ جنيه للفدان . وهو ما يشير إلى أن منتجي الذرة الشامية فى مصر كانوا يتقاضون سعرا محليا للمحصول أقل من نظيره بالأسعار العالمية .

ب- تكلفة مستلزمات إنتاج محصول الذرة الشامية المتبادلة تجاريا (الأسمدة الكيماوية والمبيدات والتقاوي) تقدر بحوالي ٦٣٣,١ جنيه للفدان كمتوسط للفترة ، وهى تقل عن التكلفة الاقتصادية لتلك المستلزمات بحوالى٨,٥% حيث بلغت التكلفة الاقتصادية حوالي ٦٩٢ جنيه للفدان . كما يتبين أن تحويلات تلك التكلفة كانت موجبة لصالح المنتج الزراعي للمحصول حيث تحملت الدولة دعما لتلك المستلزمات يقدر بحوالي ٥٨,٩جنيه للفدان كمحاولة لتشجيع منتجي الذرة الشامية على زيادة المساحات الموجهة لإنتاجه .

ج – تكلفة الموارد المحلية غير المتبادلة تجاريا تقدر بحوالي ١٩٠٠,٢جنيه للفدان كمتوسط للفترة (٢٠٠٤-٢٠١٣) ، وهى تزيد عن التكلفة الاقتصادية بحوالي ١٧,٨% والتي بلغت حوالي ١٦١٣,٧ جنيه للفدان . وبالتالي فقد كانت تحويلات الموارد المحلية سالبة بحوالي ٢٨٦,٥ جنيه للفدان ، وذلك على الرغم من أهمية محصول الذرة الشامية كمحصول استراتيجي لتحقيق الأمن الغذائي .

د- صافى العائد الفدانى لمحصول الذرة الشامية يقدر بحوالي ٢٣٤٠ جنيه للفدان كمتوسط للفترة، وهو يقل بحوالى٣٣,٣% عن نظيره المحسوب بالقيمة الاقتصادية ، حيث بلغت القيمة الاقتصادية لصافى العائد الفدانى حوالي ٣٥١٠ جنيه . وبالتالي فقد كانت تحويلات صافى العائد لمحصول الذرة الشامية سالبة بحوالي ١١٧٠ جنيه للفدان، وهو ما يؤكد أن منتجي الذرة الشامية فى مصر كانوا يتقاضون سعرا محليا للمحصول أقل من نظيره بالأسعار العالمية ، وبالتالي تحملهم لضريبة ضمنية تتمثل فى الفرق بين صافى العائد مقوما بالأسعار المحلية ونظيره مقوما بالأسعار العالمية .

هـ- القيمة المضافة لمحصول الذرة الشامية بلغت حوالى٤٥٣٠ جنيه للفدان كمتوسط للفترة ،وهى تقل بحوالى٢٩,٣%عن نظيرتها المحسوبة بالقيمة الاقتصادية ، حيث بلغت القيمة الاقتصادية للقيمة المضافة حوالى٦٤,٦جنيه للفدان وبالتالي فقد كانت تحويلات القيمة المضافة للمحصول سالبة بحوالى١٨٧٦جنيه للفدان وهو ما يشير إلى انخفاض كفاءة أداء النشاط الإنتاجي لمحصول الذرة الشامية خلال الفترة المذكورة .

جدول رقم (٥) : مصفوفة تحليل السياسات الزراعية لمحصول الذرة الشامية في جمهورية مصر العربية خلال الفترة (٢٠٠٤ – ٢٠١٣)

نوع التقييم	إجمالي العائد (جنيه / فدان)	تكلفة مستلزمات الإنتاج (جنيه / فدان)	تكلفة الموارد المحلية (جنيه / فدان)	صافى العائد (جنيه / فدان)	القيمة المضافة (جنيه / فدان)
المالي	٥٥٦٢,٥	٦٣٣,١	١٩٠٠,٢	٢٣٤٠	٤٥٣٠
الاقتصادي	٧٤٣٩	٦٩٢	١٦١٣,٧	٣٥١٠	٦٤٠٦
التحويلات	١٩٣٠,٥-	٥٨,٩	٢٨٦,٥-	١١٧٠-	١٨٧٦-

المصدر : حسبت من بيانات الجداول أرقام (١) ، (٢) ، (٣) .

٣- مصفوفة تحليل السياسات الزراعية لمحصول الأرز خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٣) :

يعتبر الأرز من أهم المحاصيل الغذائية فى مصر، حيث يمثل مصدرا رئيسيا لغذاء معظم سكان مصر وخاصة فى المحافظات الساحلية مع اختلاف مستوياتهم الاجتماعية، وذلك لأن الأرز يعد البديل الأول للغذاء المكون من حبوب القمح . كما يعتبر قش الأرز من الأعلاف عالية القيمة الغذائية للحيوانات بعد إضافة المولاس عليها.

من ناحية أخرى يعد محصول الأرز من أهم محاصيل الحبوب التصديرية ، إذ ظل يتصدر المحاصيل الزراعية من حيث قيمة الصادرات المصرية الزراعية خلال الفترة التي تسبق عام ٢٠٠٨ حيث صدر القرار رقم ٤٥٠ بشأن وقف تصدير الأرز بكافة أنواعه ، ثم تكررت عمليات فتح باب التصدير وإيقافه أكثر من مرة منذ صدور هذا القرار ، وذلك حرصا على تلبية الاحتياجات الاستهلاكية المحلية أولا بتحقيق قدر مناسب من الإكتفاء الذاتي ، وبالتالي الحد من ارتفاع أسعاره المحلية نظرا لأهميته الاستهلاكية الغذائية .

وتواجه زراعة محصول الأرز العديد من المشاكل ، والتي من أهمها توفير القدر الكافي من مياه الري ، نظرا لاحتياجاته المائية العالية ، حيث يعتبر الأرز هو ثاني المحاصيل الزراعية بعد محصول قصب السكر من حيث استهلاكه للمياه. وعلى الرغم من محاولات الدولة اتخاذ بعض الإجراءات الكفيلة بتحديد المساحة المزروعة بمحصول الأرز فى بعض محافظات الوجه البحري بهدف ترشيد استهلاك مياه الري ، إلا أن المزارعين يقبلون على التوسع فى المساحات المزروعة به نظرا لإرتفاع العائد من زراعته مقارنة بالكثير من المحاصيل الصيفية الأخرى .

وتشير نتائج مصفوفة تحليل السياسة الزراعية لمحصول الأرز فى مصر خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٣) والموضحة بالجدول رقم (٦) إلى أن :

أ – إجمالي الإيرادات المالية المحققة لمحصول الأرز تقدر بحوالي ٦٥٢١,١ جنيه للفدان كمتوسط للفترة (٢٠٠٤-٢٠١٣) ، وهى تقل عن القيمة الاقتصادية المقومة لتلك الإيرادات بأسعار الحدود بحوالي ٢٤,٧ % حيث بلغت القيمة الاقتصادية لتلك الإيرادات حوالى٨٦٥٥,٨ جنيه للفدان . كما يتضح أن تحويلات العائد لمحصول الأرز كانت سالبة وتقدر بحوالي ٢١٣٤,٧جنيه للفدان. وهو ما يشير إلى أن منتجي الأرز فى مصر كانوا يتقاضون سعرا محليا للمحصول أقل من نظيره بالأسعار العالمية .

ب – تكلفة مستلزمات إنتاج محصول الأرز المتبادلة تجاريا (الأسمدة الكيماوية والمبيدات والتقاوي) تقدر بحوالي ٥٨٤,٥ جنيه للفدان كمتوسط للفترة ، وهى تقل عن التكلفة الاقتصادية لتلك المستلزمات بحوالى٩,٦% حيث بلغت التكلفة الاقتصادية حوالي ٦٤٦,٤ جنيه للفدان . كما يتبين أن تحويلات تلك التكلفة كانت موجبة لصالح المنتج الزراعي للمحصول حيث تحملت الدولة دعما لتلك المستلزمات يقدر بحوالي ٦١,٩ جنيه للفدان .

ج – تكلفة الموارد المحلية غير المتبادلة تجاريا تقدر بحوالي ٢٢٨٥,٧ جنيه للفدان كمتوسط للفترة ، وهى تزيد عن التكلفة الاقتصادية بحوالي ١٢,٢ % والتي بلغت حوالي ٢٠٣٦,٧ جنيه للفدان ، وبالتالي فقد

كانت تحويلات الموارد المحلية سالبة بحوالي ٢٤٩ جنيه للفدان ويشير ذلك إلى زيادة قيمة التكلفة المحلية عن القيمة الاقتصادية لها نظرا لأهمية محصول الأرز كمحصول استراتيجي لتحقيق الأمن الغذائي ، وتنمية حصيلة الصادرات الزراعية .

جدول رقم (٦) : مصفوفة تحليل السياسات الزراعية لمحصول الأرز في جمهورية مصر العربية خلال الفترة (٢٠٠٤ – ٢٠١٣)

نوع التقييم	إجمالي العائد (جنيه / فدان)	تكلفة مستلزمات الإنتاج (جنيه / فدان)	تكلفة الموارد المحلية (جنيه / فدان)	صافى العائد (جنيه / فدان)	القيمة المضافة (جنيه / فدان)
المالي	٦٥٢١,١	٥٨٤,٥	٢٢٨٥,٧	٢٧٩٥,٧	٤٩٩٠,٣
الاقتصادي	٨٦٥٥,٨	٦٤٦,٤	٢٠٣٦,٧	٤١٩٣,٦	٧١٢٥,١
التحويلات	٢١٣٤,٧-	٦١,٩-	٢٤٩	١٣٩٧,٩-	٢١٣٤,٨-

المصدر : حسبت من بيانات الجداول أرقام (١) ، (٢) ، (٣) .

د- صافى العائد الفدانى لمحصول الأرز يقدر بحوالي ٢٧٩٥,٧ جنيه للفدان كمتوسط للفترة ، وهو يقل بحوالي ٣٣,٣ % عن نظيره المحسوب بالقيمة الاقتصادية ، حيث بلغت القيمة الاقتصادية لصافى العائد الفدانى حوالي ٤١٩٣,٦ جنيه . وبالتالي فقد كانت تحويلات صافى العائد لمحصول الأرز سالبة بحوالي ١٣٩٧,٩ جنيه للفدان ، وهو ما يؤكد أن منتجي الأرز فى مصر كانوا يتقاضون سعرا محليا للمحصول أقل من نظيره بالأسعار العالمية ، وبالتالي تحملهم لضريبة ضمنية تتمثل فى الفرق بين صافى العائد مقوما بالأسعار المحلية ونظيره مقوما بالأسعار العالمية .

هـ- القيمة المضافة لمحصول الأرز بلغت حوالي ٤٩٩٠,٣ جنيه للفدان كمتوسط للفترة ، وهى تقل٣٠% عن نظيرتها المحسوبة بالقيمة الاقتصادية ، حيث بلغت القيمة الاقتصادية للقيمة المضافة حوالي ٧١٢٥,١ جنيه . وبالتالي فقد كانت تحويلات القيمة المضافة للمحصول سالبة بحوالي ٢١٣٤,٨ جنيه للفدان ، وهو ما يشير إلى انخفاض كفاءة أداء النشاط الإنتاجي لمحصول الأرز .

الملخص والتوصيات :

أوضحت نتائج البحث أن السياسة السعرية الزراعية لأهم المحاصيل الزراعية مازالت تعد سياسة تمييزية لصالح المستهلك على حساب المنتج الزراعي . ونظرا لأن المنتج الزراعي يسعى دائما إلى تعظيم القيمة المضافة من نشاطه الإنتاجي ، الأمر الذي يجعل المنتج يخصص موارده الإنتاجية بحيث يخفض المساحات التي يزرعها بتلك المجموعة من المحاصيل ، ويعيد تخصيصها لزيادة المساحات التي يزرعها من المحاصيل الأخرى الأكثر ربحية . ويحدث ذلك على الرغم من أن النتائج تشير إلى إمكانية التوسع فى زراعة أهم المحاصيل الرئيسية حيث تتمتع مصر بميزة نسبية فى إنتاجها . كما أنه على الرغم من توقف إمكانيات تنمية وتطوير وتحديث الإنتاج الزراعي – إلى حد بعيد – على أوضاع النظم التسويقية التي تتحقق بموجبها العوائد المالية وأرباح المزارعين ، فإن هؤلاء المزارعين لا يزالون فى الأوضاع الراهنة بمعزل عن التفاعل والتواصل المباشر مع الأسواق والمتغيرات السوقية ، ويخضعون لنظم وعلاقات تسويقية مجحفة ، ويحصلون على أنصبة محدودة من مدفوعات المستهلكين على عكس فئة التجار والوسطاء التقليديين .

من ناحية أخرى فإنه على الرغم من أن استراتيجيات التنمية الزراعية التي تبنتها الدولة منذ بداية الثمانينات من القرن الماضي وحتى الآن بالتركيز على الجوانب المتعلقة بالسياسات السعرية وإتاحة الفرصة لقوى السوق ،و قد أدى ذلك إلى تحقيق توازن جزئي لأهداف تلك الاستراتيجيات ، إلا أنها لم تنجح بعد فى تحقيق كامل أهدافها ، وذلك لإعتمادها على أطر مؤسسية وآليات لا تتناسب مع طبيعة اقتصاد السوق . ونتيجة لذلك الوضع فقد ظهرت العديد من المشكلات والأزمات كتلك الخاصة بتسويق بعض المحاصيل الإستراتيجية خاصة القمح والأرز ، أو المشكلات الخاصة بتدبير وتداول مستلزمات الإنتاج خاصة الأسمدة الكيماوية . ومن هنا فقد واجه المنتجون الزراعيون العديد من المعوقات فى أسواق مستلزمات الإنتاج الزراعي منها عدم توفر مستلزمات الإنتاج الزراعي وخاصة الأسمدة الكيماوية والتقاوي عالية الإنتاج فى الوقت المطلوب ، واحتكار التجار لمستلزمات الإنتاج الزراعي وارتفاع أسعارها، وارتفاع تكاليف إيجار المعدات

والآلات الزراعية وارتفاع تكاليف العمالة الزراعية فى مواسم العمل ، وعدم قدرة الزراع على تخزين المحاصيل التي تقبل التخزين وبيعها وقت الحصاد ، فى الوقت الذي يزيد فيه العرض وينخفض فيه السعر عن بقية العام ، وغيرها من المشكلات والتي يتطلب حلها ضرورة العمل على :

١- زيادة القيمة المضافة لمحاصيل الحبوب موضع الدراسة،حتى يمكن رفع الميزة النسبية لها ، ويمكن أن يتحقق ذلك عن طريق زيادة الإنتاجية الفدانية ، باستخدام التقاوي المحسنة ذات الإنتاجية العالية ، ونقل التكنولوجيا الزراعية الحديثة ، حتى يمكن الحصول على إنتاج عالي الجودة يمكن تصديره للخارج، بأسعار مناسبة ومنافسة من محصول الأرز من ناحية ، وكذلك تقليل الاعتماد على الإستيراد بالنسبة لمحصولي القمح والذرة الشامية من ناحية أخرى .

٢- أدى ارتفاع أسعار الطاقة والأسمدة الكيماوية والأجور الزراعية وإيجارات الأراضي الزراعية إلى زيادة تكاليف الإنتاج الزراعي مما يستلزم ضرورة قيام الحكومة بتوفير الأسمدة بأنواعها المختلفة للمزارعين بالمعدلات التي تتناسب مع الإحتياجات الفعلية للمحاصيل المختلفة ، وفي التوقيت المناسب ، وبأسعار تقترب من تكلفتها الحقيقية دون الأخذ في الإعتبار التغيرات التي تطرأ على الأسعار العالمية ، حيث أن ذلك سوف يعمل على زيادة الإنتاجية الفدانية من المحاصيل الرئيسية.

٣- ضرورة تطوير نظم تسويق المحاصيل بإنشاء مراكز تسويق مجمعة أو جمعيات تسويق على مستوى كل محافظة تساعد الزراع فى الحصول على السعر المناسب ، وكذلك الإهتمام بالزراعات التعاقدية ، لزيادة قدرة المزارعين على النفاذ إلى الأسواق .

٤- توفير مؤسسات التأمين التجاري ، حتى يستطيع كل من المنتج والمسوق التأمين على مركزه ضد التقلبات السعرية .

المراجع

١- أسامة أحمد البهنساوى (دكتور) ، دور السياسة الزراعية فى مواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية على القطاع الزراعي المصري ، المؤتمر السابع عشر للاقتصاديين الزراعيين ، الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتداعياتها على الزراعة المصرية ، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي ، ١٤-١٥ أكتوبر ٢٠٠٩.

٢- أسامة أحمد البهنساوى (دكتور)، نهضة الزراعة المصرية فى ظل الأزمة الاقتصادية الراهنة، مركز الأرض لحقوق الإنسان، الحلقة النقاشية عن قضايا الزراعة وبرامج مرشحي الرئاسة، ٢٥ أبريل ٢٠١٢.

٣- إمام إمام حسب النبي (دكتور)، تحليل السياسات الإنتاجية الزراعية لأهم المحاصيل الإستراتيجية فى مصر، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي ، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي ، المجلد الثاني عشر، العدد الرابع ، ديسمبر ٢٠٠٢ .

٤- توفيق السيد عبد العال ، أثر سياسة التحرر الاقتصادي على الأمن الغذائي فى مصر ، رسالة دكتوراه ، قسم الاقتصاد الزراعي ، كلية الزراعة ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠١ .

٥- ليلى مصطفى الشريف (دكتور) ، حمدية محمود موسى خضر (دكتور) ، أثر السياسة السعرية على أهم محاصيل الحبوب فى مصر ، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي ، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي ، المجلد الثامن عشر ، العدد الأول ، مارس ٢٠٠٨ .

٦- وفاء أبو بكر محمد عيد ، وآخرون ، تحليل السياسات الإنتاجية لأهم المحاصيل التصديرية فى ظل المتغيرات المحلية والعالمية ، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي ، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي ، المجلد الثالث والعشرون ، العدد الأول ، مارس ٢٠١٣ .

٧- وليد عمر عبد الحميد نصار (دكتور) ، دراسة قياسية لأثر السياسات الزراعية على إنتاج محصول الذرة الشامية فى مصر ، مجلة المنصورة للبحوث الزراعية الاقتصادية والاجتماعية العدد (١٨)، ٢٠١٠.

٨- وزارة الموارد المائية والري ، " مشكلة الأرز فى مصر " ، التوعية والإرشاد المائي ، ٢٠١٠ .

9 - Usama Ahmed Elbahnasawy . Economical impacts of economic reform program applications on cost of production and profit abilities of major crops in A.R. . 5th congress for economics and development in Egypt and Arab Countries. Mansoura University. April. 1996 .

10- Usama Ahmed Elbabnasawy . The problems and constraints that hinder the development of agricultural products of the new lands in Egypt". journal of agricultural sciences. Mansoura University. volume 27. No (5). May. 2002 .

The Role of Agricultural Policies in Guiding the Production of the Main Grain Crops in Egypt

Summary

It is well known that agricultural productions affected like other economic activities by the extent of the success and safety of agricultural policies pursued by the state. This research is concerned with analysis of productivity policies for crops of wheat. corn and rice in light of variables that affect domestic and international prices include estimating nominal and effective protection transactions. and transactions of the cost of local resources. and then use those trans actions in estimating agricultural policies for each crop. including the analysis of the matrix. and thus stand on indicators of price protection to both producers and consumers. and also the comparative advantage for the production of each crop.

PAM is mainly dependent on farm budgets of the commodity to be configured policies analysis matrix. And where the costs in both its show (mutual input costs value commercially. and the value of the costs of local resources non-reciprocal trade) and profits where the costs are and returns at market rates and prices economic calculation(shadow prices). then put up for remittances. which reflect the impact of the policy.

This research aims to clarify the impact of agricultural policies in the fluctuation of the proportion of the contribution of the most important agricultural crops in crop structure through the study of a group of sub-objectives include: to examine the impact of agricultural policies on productivity cost items and the to all of those costs for most major crops. and study the impact of agricultural policies on the returns earned value added the most important staple crops. as well as the study of the effects of the applied agricultural policies on the production of the main crops using PAM.

Search Results showed that the price of the most important agricultural crops policy is still discriminatory policy for the benefit of the consumer on the agricultural product account. This forced the farmer to the allocation of productive resources so that reduces the spaces of the them to increase the area planted from other profitable crops. To solve these problems. the government should take the following actions:

1-Increasingthe added value of grain crops under study. so that it can raise its comparative advantage. and I can be achieved by increasing the per acre yield using high-yield improved seeds. and the transfer of modern agricultural technology.

2-The government has to provide various types of fertilizers to farmer sat rates that are commensurate with the actual needs of different crops. and in a timely manner. and prices closer to the real cost without taking in consideration the changes in the world prices.

3- The need to develop crop marketing systems creates a collage or marketing associations marketing center sat the level of each province to help farmers in getting the right price. as well as contractual interest cultivation. to increase the ability of farmers to access markets.

4-Theneed to provide commercial insurance institutions. so that it can both producer and market reinsurance products against price fluctuations.